

مبادرات خفض الأسعار في مصر ٢٠٢٦ مجرد مسكنات حكومية في مواجهة غلاء لا يهدأ



الجمعة 11 سبتمبر 2026 06:00 م

لم تعد أزمة الأسعار في مصر أزمة عابرة تظهر مع المواسم ثم تختفي، بل أصبحت اختبارًا يوميًا لقدرة الحكومة على حماية المواطن من تآكل دخله

ورغم تعدد المبادرات الحكومية، يظل السؤال الأكثر إلحاحًا: هل تنخفض الأسعار فعليًا، أم يجري فقط تجميل المشهد بخصومات مؤقتة داخل منافذ محدودة؟

خصومات موسمية لا تهزم الغلاء

اعتمدت الحكومة طويلًا على المعارض والمنافذ الحكومية باعتبارها خط الدفاع الأول أمام ارتفاع الأسعار، خصوصًا خلال المواسم التي يتضاعف فيها الطلب

كانت معارض «أهلًا رمضان» نموذجًا بارزًا لهذا النهج، بعدما طرحت سلعة أساسية بتخفيضات تراوحت خلال 2024 بين 15 و30 بالمئة

لكن الخصم داخل معرض لا يساوي انخفاضًا حقيقيًا في السوق، لأن ملايين المواطنين لا يشترون من المنفذ نفسه، ولا يملكون وقتًا للوصول إليه

المشكلة أن الحكومة تقدم التخفيض باعتباره انتصارًا، بينما يراه المواطن مجرد فرصة مؤقتة لالتقاط أنفاسه قبل عودة الأسعار إلى الارتفاع

المنافذ المتنقلة والمجمعات الاستهلاكية قد تخفف الضغط عن بعض الأسر، لكنها لا تغير تكلفة السلعة، ولا توقف موجة الزيادات خارج نطاقها

وفي غياب رقابة فعالة على السوق الأوسع، تتحول المبادرة إلى جزيرة رخيصة محاطة ببحر من الأسعار المرتفعة، وهو وضع لا يمكن اعتباره علاجًا

الأخطر أن الاعتماد المتكرر على المعارض يرسخ فكرة أن المواطن يحتاج تدخلًا موسميًا، بدل أن يحصل على سوق مستقرة وأسعار قابلة للتوقع

حين تصبح كل مناسبة مرتبطة بمعرض جديد، فهذا يعني أن السياسة الاقتصادية لم تعالج جذور الأزمة، بل أدارت أعراضها أمام الكاميرات

مبادرة أغسطس أمام اختبار السوق

في أغسطس 2025، أطلقت وزارة التموين مبادرة لخفض أسعار 15 سلعة أساسية داخل المجمعات الاستهلاكية، بنسب وصلت إلى 18 بالمئة

شملت المبادرة اللحوم والدواجن والسكر والأرز والزيوت والمكرونات والشاي، وهي سلع تحتل موقعًا حساسًا في إنفاق الأسر المصرية

نظريًا، تبدو الخطوة مهمة؛ فخفض أسعار السلع الغذائية يضغط مباشرة على ميزانية الأسرة، وقد يمنح محدودي الدخل مساحة صغيرة للحركة

لكن الواقع أكثر قسوة من البيانات الرسمية، لأن تأثير المبادرة يظل محدودًا إذا لم يمتد إلى الأسواق الخاصة، حيث تتم غالبية عمليات الشراء

زيادة المعروض وتقليل الوسيط هدفان ضروريان، لكنهما لا يتحققان بمجرد إعلان المبادرة أو عرض قائمة التخفيضات في بيان رسمي. السلعة لا تصل إلى المستهلك من فراغ؛ فهي تمر بالإنتاج، والتعبئة، والنقل، والتخزين، وتجار الجملة، ثم منافذ البيع النهائية

كل حلقة تضيف تكلفة، وكل خلل في حلقة واحدة يمكن أن يبتلع الخصم المعلن قبل وصول السلعة إلى المواطن

لذلك، فإن تخفيض السعر داخل المجمع الحكومي قد يكون حقيقيًا، لكنه لا يثبت أن السوق أصبحت أرخص، ولا أن التضخم فقد قوته

الاختبار الحاسم يبدأ بعد انتهاء الحملة، عندما تختفي اللافعات، وتعود السلعة إلى مسارها الطبيعي، ويكتشف المواطن السعر الذي سيدفعه مجددًا

إذا ارتفعت الأسعار فور انتهاء المبادرة، فالمشكلة ليست في ضعف الإعلان، بل في غياب علاج مستقر للتكاليف والاحتكار وسلاسل التوزيع

كما أن الخصم المعلن قد لا يكون كامل الأثر، إذا كانت الكميات محدودة أو التوزيع غير عادل أو السلع الأقل سعرًا غير متاحة دائمًا

المواطن لا يريد خصمًا على ورق، بل يريد قدرة مستمرة على شراء احتياجاته دون خفض كميات الطعام أو الاستدانة آخر الشهر

برنامج شامل أم إعادة تدوير للمنافذ؟

في يوليو 2026، انتقلت الحكومة إلى إعداد برنامج وطني لخفض الأعباء المعيشية واستقرار أسعار السلع، في محاولة لتوسيع نطاق المواجهة

البرنامج يستهدف إنشاء أسواق دائمة، وضبط سلاسل الإمداد، وتقليل حلقات التداول، وربط الإنتاج بالتخزين والنقل والأسواق

كما يتضمن التوسع في الإنتاج المحلي، والزراعة التعاقدية، والاستيراد وفق احتياجات السوق، وإنشاء سوق دائمة على الأقل داخل كل محافظة

هذه الأهداف تبدو أكثر جدية من المعارض الموسمية، لأنها تقترب من أصل المشكلة بدل الاكتفاء بعرض نتيجتها الأخيرة

لكن الخطة ستظل مجرد عنوان جديد إذا لم تتحول إلى آليات واضحة، وجدول زمنية معلنة، ومؤشرات يمكن للمواطن محاسبة الحكومة على نتائجها

إنشاء سوق دائمة في كل محافظة خطوة جيدة، لكنه لا يضمن انخفاض الأسعار تلقائيًا، ما لم ترتبط السوق بمصادر إنتاج ونقل وتخزين فعالة

وتوحيد شبكة المنافذ الحكومية قد يقلل الارتباك الإداري، لكنه لن يكفي إذا ظلت تكلفة الإنتاج والطاقة والنقل مرتفعة

المطلوب ليس زيادة عدد المنافذ فقط، بل تخفيض الكلفة قبل وصول المنتج إلى المنفذ، وإغلاق المسارات التي ترفع السعر بلا قيمة حقيقية

وتبقى الزراعة التعاقدية أداة مهمة، لأنها تمنح المنتج رؤية أوضح، وتقلل تقلبات التوريد، وتساعد على تنظيم العلاقة بين المزارع والسوق

لكن نجاحها يحتاج إلى التزام فعلي بالشراء، وتمويل مناسب، وتسعير عادل، وحماية من تحميل المنتج خسائر لا يستطيع تحملها

أما الاستيراد وفق احتياجات السوق، فيمكن أن يمنع نقص السلع، لكنه لا يجب أن يتحول إلى بديل دائم عن الإنتاج المحلي

الاستيراد قد يهدئ السوق مؤقتًا، لكنه يظل حساسًا لتغيرات العملة والأسعار العالمية وتكاليف الشحن، وهي عوامل تعيد الغلاء بسرعة

يرى الخبير الاقتصادي وائل النحاس أن مبادرات خفض الأسعار قد تزيد توافر السلع مؤقتًا، لكنها لا تكفي وحدها لاحتواء موجة الغلاء

ويشير إلى أن ارتفاع أسعار السلع عالميًا يضغط على السوق المصرية، خصوصًا عندما تتزامن الضغوط الخارجية مع ارتفاع تكاليف الإنتاج المحلية

وتكتسب هذه الرؤية أهميتها لأنها تضع الخصم في حجمه الطبيعي، فلا تنكر فائدته، لكنها ترفض تقديمه كحل نهائي

قد تؤدي المبادرات دورًا مهمًا في كبح التضخم، خاصة عندما تستهدف الأغذية التي تستحوذ على نسبة كبيرة من إنفاق الأسر

لكن خفض السعر في منافذ محددة لا يعالج ارتفاع الطاقة، ولا النقل، ولا مدخلات الإنتاج، ولا تكلفة التمويل، ولا تغيرات سعر الصرف

هذه التكاليف لا تختفي بقرار إداري، بل تنتقل في النهاية إلى السعر الذي يدفعه المستهلك، حتى لو تأخر ظهورها لأسابيع

ولهذا، فإن أي انخفاض لا يستند إلى إنتاج أكبر ومنافسة أقوى وتوزيع أقل تكلفة يظل معرضًا للانهيال عند أول أزمة

المشكلة ليست أن الحكومة لا تتدخل، بل أنها تتدخل غالبًا عند نهاية السلسلة، بعد أن تكون التكاليف قد تراكمت بالفعل

التدخل المتأخر يجعل الدولة تدفع ثمنًا إضافيًا لتخفيض سلعة كان يمكن طرحها بسعر أقل منذ البداية

كما يسمح هذا الأسلوب باستمرار الحلقات الوسيطة، ثم يعالج آثارها مؤقتًا بدل تفكيكها أو إخضاعها لمنافسة حقيقية

قد تساعد زيادات الرواتب والمخصصات الاجتماعية بعض الأسر، لكنها لا تعني تلقائيًا تحسن مستوى المعيشة، إذا واصلت الأسعار صعودها

فالزيادة المالية تصبح بلا أثر عندما تسبقها قفزة في أسعار الغذاء، والنقل، والطاقة، والإيجارات، والخدمات الأساسية

المواطن لا يقيس دخله بالرقم المعلن، بل بعدد الأكياس التي يملؤها، وقيمة فاتورة الطعام، وما يتبقى من راتبه آخر الشهر

ولهذا، فإن حماية القوة الشرائية لا تتحقق بالزيادات وحدها، بل بمنع الأسعار من ابتلاعها خلال فترة قصيرة

كل زيادة لا تصاحبها منافسة وضبط لتكاليف الإنتاج تتحول إلى وقود جديد للطلب، بينما يظل المعروض عاجزًا عن ملاحقة الاحتياجات

النتيجة تكون دائرة مغلقة: دخل أعلى قليلًا، وأسعار أعلى سريعًا، ثم حاجة إلى زيادة جديدة، دون تحسن حقيقي في حياة الناس

الفرق بين المسكن والعلاج واضح؛ المسكن يخفض الألم مؤقتًا، أما العلاج فيغير الظروف التي أنتجت الألم من الأساس

مبادرات الخصم تنتهي إلى المسكن عندما تظل مرتبطة بالمواسم والمنافذ والتمويل الاستثنائي، دون أثر دائم في السوق

وتتحول إلى علاج فقط عندما تقلل تكلفة وصول السلعة، وتزيد الإنتاج، وتمنع الاحتكار، وتفتح المجال أمام منافسة حقيقية

لذلك، يجب قياس المبادرات بأسعار السوق بعد انتهائها، لا بعدد اللافتات أو التصريحات أو نسب الخصم المعلنة

ويجب نشر نتائج مستقلة توضح الكميات المطروحة، ومناطق التوزيع، ومدى استمرار التخفيض، والفارق بين السعر الحكومي والسعر السائد

كما يحتاج البرنامج الوطني إلى رقابة لا تكتفي بضبط المخالفات الصغيرة، بينما تترك ممارسات التخزين والاحتكار المؤثرة خارج الحساب

المنافسة الحقيقية لا تعني وجود بائعين كثيرين فقط، بل تعني سهولة دخول منتجين جدد، ووضوح الأسعار، وتوافر المعلومات أمام المستهلك

وتحتاج الأسواق إلى عقوبات رادعة وسريعة، لأن العقوبة المتأخرة لا تمنع التاجر من تكرار استغلال الأزمة

لا يطلب المواطن معجزة، بل يطلب سعرًا يمكن توقعه، وسلعة متاحة، ودخلًا لا يفقد قيمته قبل نهاية الشهر

والمطلوب من الحكومة ليس افتتاح منفذ جديد كلما ارتفعت الأسعار، بل بناء منظومة تمنع الارتفاع غير المبرر قبل وقوعه

البرنامج الوطني يملك فرصة حقيقية، لكنه لن ينجح بالصياغات العامة، ولا بالوعود التي تنتهي صلاحيتها بعد انتهاء الموسم

النجاح سيظهر عندما تنخفض الأسعار في السوق كلها، لا في نافذة حكومية واحدة، وعندما يستمر الانخفاض دون دعم استثنائي

أما استمرار الاعتماد على الخصومات المؤقتة، فسيعني أن الدولة تطارد الغلاء بدل أن تحاصره، وأن المواطن يدفع ثمن التأخر كل يوم

المعركة الحقيقية ليست مع رقم التضخم في البيانات، بل مع الإحساس اليومي بالعجز أمام فاتورة المعيشة

وإذا لم تنجح الحكومة في تحويل مبادراتها إلى إصلاح دائم، فستظل كل حملة جديدة مجرد هدنة قصيرة في حرب طويلة يدفع المواطن ثمنها وحده

الأسعار لا تنخفض بالتصريحات، ولا تستقر بالمعارض، ولا تنكسر بالخصم المؤقت؛ إنها تنخفض عندما يصبح الإنتاج أقوى، والتوزيع أقصر، والاحتكار أخطر على صاحبه

ذلك هو الفارق بين حكومة تدير الغضب، وحكومة تعالج أسبابه